الأمم المتحدة S/PV.5821

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٢١**

الأربعاء، ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد الطلحي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد ناتاليغاوا
	إيطاليا	السيد سباتافورا
	بلجيكا	السيد فيربيكي
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لوونغ منه
	كرواتيا	السيدة ملادينيو
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون سويرز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٩)، ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة مجلس الأمن للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2007/768)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-20879 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، ١١٩٩ (١٩٩٨)، ١٢٠٣ (١٩٩٨)، ١٢٣٩ (١٩٩٨) و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2007/768)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل صربيا، يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

اصطُحب السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، إلى مقعد على طاولة المجلس.

الرئيس: بالنيابة عن المجلس، أرحب ترحيبا حارا بفخامة الرئيس بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد روكر إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/768 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى صور مستنسخة من الوثيقة S/2008/7 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ موجهة من الممثل الدائم لصربيا لدى الأمم المتحدة.

وفي هذه الجلسة، سوف يستمع المجلس إلى بيان يدلي به فخامة السيد بوريس تاديتش، رئيس جمهورية صربيا، وأعطيه الكلمة.

الرئيس تاديتش (صربيا) (تكلم بالصربية، وقدم الوفد نصا بالانكليزية): أود أن أشكر المجلس باسم جمهورية صربيا لإتاحة الفرصة لي مرة أخرى كي أعرض عليه موقف بلدي بشأن ضرورة تسوية مسألة تحديد مركز كوسوفو وميتوهيا في المستقبل من خلال حل توافقي. وعلى جميع المشاركين في هذه العملية أن يعالجوا هذه المشكلة بصورة متأنية وبقدر كبير من المسؤولية.

في السنتين الماضيتين، شاركت جمهورية صربيا بصورة بنّاءة في المفاوضات المتعلقة بتحديد مركز إقليمها الجنوبي في المستقبل. وتقدمنا بعدد من الاقتراحات التي تؤيد منحها أقصى قدر ممكن من الحكم الذاتي باعتباره أفضل حل ممكن لكوسوفو وميتوهيا. وقد تجلى الحكم الذاتي الموسع في العديد من النماذج كحل عملي ومستدام وناجح. وثبت أن

مثل هذه الحلول تتفق مع القانون الدولي وتشكل السبيل الوحيد للتوصل إلى حل للصراعات المماثلة للصراع المتعلق بكوسوفو.

ولذلك السبب، قاس فريق بلغراد المفاوض اقتراحاته المتعلقة بالحكم الذاتي الموسع استنادا إلى الطريقة التي حلت بها الصين قضية هونغ كونغ والطريقة التي حلت بها فنلندا مسألة تحديد مركز جزر آلاند. وقد أيد التحليل الذي تلا ذلك الحجج الدالة على إمكانية إيجاد حل مماثل لمسألة تحديد مركز كوسوفو وميتوهيا. وأرى أنه من المصلحة العامة أن ننظر في جميع الحلول الممكنة وأن نستخلص جميع الدروس. فيمكننا أن نجد أمرا جديدا في كل نموذج من النماذج التي ستساعدنا على فتح الباب إلى حالة نتفق عليها جميعا. ويزخر تاريخ أوروبا على مدى الخمسين سنة الماضية بنماذج فريدة تدل على الكيفية التي يمكن بها كفالة انسجام السيادة مع الحكم الذاتي.

والواقع أن فريق صربيا المفاوض بذل جهودا جبارة للتوصل إلى حل توافقي. ولسوء الطالع، لم تتمخض نتائج عن المفاوضات التي جرت تحت إشراف اللجنة الثلاثية الدولية للوساطة. والواقع أيضا أن جانب بريشتينا رفض الحديث عن تحديد مركز كوسوفو في المستقبل، الذي سبق أن حُدد كموضوع أساسي للمفاوضات، وحاول بدلا من ذلك، للأسف، فرض مفاوضات بشأن العلاقات بين دولتين مستقلتين. وشكل ذلك تنصلا من هدف المفاوضات الذي حُدد بشكل واضح.

وتمثلت الحجة الوحيدة الذي تقدم بها الجانب الآخر في أن سلوبودان ميلوسيفيتش ونظامه كانا الطرف المُلام على الحالة في كوسوفو. كما زعم أن كوسوفو تستحق الاستقلال بسبب أخطاء النظام السابق. وبالتالي، اسمحوا لي أن أذكّر المجلس بأن صربيا وشعبها شهدا أوقاتا حالكة للغاية على مدى السنوات العشر الماضية بفعل الأخطاء المأساوية التي ارتكبها النظام السابق. فقد شكلت الجزاءات والصراعات، وأعمال القتل، والفقر، والمخاوف والشكوك أسلوب الحياة اليومي لمواطني صربيا على مدى أكثر من عقد من الزمن.

وبلغت نتائج تلك السياسة السيئة وغير المسؤولة أوجها بمعاقبة صربيا دون وجه حق خلال ثلاثة أشهر من القصف في ربيع عام ١٩٩٩. والواقع أن المواطنين تعرضوا للعقاب، بينما لم يلحق النظام أي أذى. وظل كذلك حتى أطاح به شعب صربيا، في تشرين الأول/أكتوبر عام ٢٠٠٠، دفاعا عن إرادته التي عبر عنها بصورة ديمقراطية من خلال الانتخابات. وقد أصبحت صربيا الآن بلدا ديمقراطيا وآمنا منذ ثماني سنوات، وقامت بإجراء مفاوضات مضنية واقترحت الحلول والحلول التوافقية. وليس هناك أي سبب أو حجة قانونية لتبرير ضرورة معاقبة صربيا وشعبها دون وجه حق على سياسة فاشلة لنظام مستبد قبل عقد من الزمن تقريبا.

وإذا كانت جماعة الدول الأوروبية قد أُنشئت قبل ٥٠ سنة على أساس مشروع لإحلال السلام الدائم وحل جميع المشاكل بالتراضي، فلا بد من استنبات قيم الحضارة ومبادئها العظيمة في منطقة البلقان اليوم. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا كي نحل أوجه سوء التفاهم والصراعات في جزئنا من أوروبا بصورة سلمية وبالتراضي، وليس باتخاذ خطوات أحادية الجانب. ومما لا شك فيه أن الاعتراف باستقلال كوسوفو من جانب واحد سيشكل سابقة. ولا يحق لأي كان أن يزعزع استقرار صربيا ومنطقة البلقان باتخاذ قرارات متسرعة وأحادية الجانب ستحدث آثارا لا يمكن التنبؤ بها بمناطق أخرى تتخبط في مشاكل الانفصال العرقي أيضا.

وليس من حق أحد أن يزعزع استقرار صربيا أو البلقان عن طريق اتخاذ قرارات أحادية الجانب، ستكون لها أيضا عواقب وخيمة على مناطق أخرى تعاني من المشاكل المتعلقة بالنزعة الانفصالية العرقية. وفي عدة مناسبات، وضحنا موقفنا المتمثل في أن الحل يجب أن يتوافق مع القانون الدولي، ويجب أن يكون نتيجة توافق، ويجب أن يكون مقبولا من الطرفين، ويجب أن يكفل الرفاه والسلام على الأمد البعيد لجميع المواطنين في بلدي وللمنطقة.

إن الرؤية والوسائل التي تعلمناها من تاريخ أوروبا منذ عام ١٩٤٥ تتيح لنا المجال لأن نتطلع إلى مستقبل مشرق يسمح لنا بحل المشاكل بهدوء وعلى أساس التوافق لما فيه مصلحة الجميع. وعلينا ألا ننسى أن الهدف المشترك لجميع شعوب المنطقة هو إيجاد حلول تجعلنا مستعدين للمستقبل في الاتحاد الأوروبي.

ولذلك، نرى أن هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية بغية التوصل إلى حل يقبله الجميع، لكفالة إنشاء إدارة حكم ذاتي راسخة، تعمل باقتدار وتضمن جميع الحقوق لألبان كوسوفو، عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩). وهذا حل ممكن والتوصل إليه وارد.

ويمكن لمجلس الأمن أن يعتمد على استعداد صربيا الكامل للمشاركة في المفاوضات المستأنفة بصورة مسؤولة وبنّاءة. ويمكن أن تُعقد هذه المفاوضات في بلغراد أو برشتينا أو أي مكان آخر من العالم وبأي شكل يراه هذا الجهاز التابع للأمم المتحدة مناسبا.

وفي هذا المقام، أود أن أنبه مرة أخرى أعضاء المجلس إلى أن ميثاق الأمم المتحدة يكفل مبدأ احترام سيادة الدول المعترف بها دوليا وسلامة أراضيها، وصربيا هي إحدى تلك الدول. وسيمثل حرمان ديمقراطية شرعية من جزء لا يتجزأ من أراضيها رغما عنها انتهاكا للميثاق وسيمس بمصداقية هذه المنظمة وسيقوض مبادئ القانون الدولي التي يقوم عليها النظام الدولي بأسره.

وأعتقد أن جميع أعضاء مجلس الأمن يعرفون أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) يضمن سيادة صربيا وسلامتها الإقليمية. ولذلك، أدعو المجلس إلى منع التشجيع على اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تتعلق باستقلال كوسوفو. وأدعوه أيضا إلى منع وقوع أي انتهاك للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، أو ميثاق الأمم المتحدة.

أما من جانب صربيا، فهي تحترم ميثاق الأمم المتحدة والقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وكذلك وثيقة هلسنكي الختامية وجميع الوثائق الدولية الأخرى ذات الصلة والسارية المفعول. وذلك دليل واضح على التزامنا بالمشاركة بصورة بنّاءة ومسؤولة في السعي الجاري لإيجاد حل دائم ومقبول للجميع.

وصربيا لن تعترف أبدا باستقلال كوسوفو وستحافظ على سلامتها الإقليمية وسيادتها مستخدمة جميع الوسائل الديمقراطية والحجج القانونية والدبلوماسية. من ثم، فإنني أكرر التأكيد مرة أخرى أن صربيا لن تلجأ إلى العنف أو الحرب.

اسمحوا لي أن أبيّن أن مؤسسات الدول في جمهورية صربيا تواصل التعاون الجيد مع قوة الأمن الدولية في كوسوفو. وأود أن أذكر أن ما أشرت إليه من الجهود الدبلوماسية والتعاون قد أنقذ عددا كبيرا من أرواح يوم ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٤ عندما قام أفراد مسلحون ومتطرفون ينتمون إلى الطائفة الألبانية في كوسوفو بحرق ٣٥ كنيسة وديرو و ٨٠٠ منزل وطردوا ٥ آلاف صربي وغيرهم من الطوائف غير الألبانية من منازلهم في مدة لا تزيد عن ثلاثة أيام. وبالرغم من إصرارنا خلال المفاوضات على أن الطرف المفاوض الآخر يجب أن ينبذ العنف والتهديد باستخدام

القوة، فإن هذا الطرف لم يقم بذلك، خلافا لما قام به الجانب الصربي.

وإذا ما اندلع العنف في كوسوفو، وإذا لم تستطع القوة الأمنية الدولية في كوسوفو أن ترد على النحو الملائم وتحمي الصرب، فسنكون مستعدين لمد يد العون وتوفير الحماية للمواطنين المهددين، بموافقة – وأشدد على ذلك – المؤسسات الدولية المعنية والالتزام الدقيق بالقانون الدولي.

واسمحوا لي أيضا أن أتكلم قليلا عن تقرير السيد يواكيم روكر، الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو عن الحالة فيما يتعلق بتنفيذ المعايير الدولية. إن التقرير لا يعبر بصورة دقيقة عن حقيقة الوضع. وسأقصر كلامي على أشد المسائل إيلاما مثل أمن السكان الصرب وعودة النازحين إلى ديارهم.

إن المنتمين إلى الطوائف التي يُمارس ضدها التمييز القائم على أساس العرق في كوسوفو وميتوهيا محرومون من الحق الأساسي للإنسان في التنقل بحرية. وحقيقة الأمر أن هذا الحق من حقوق الإنسان الأساسية، الذي لا يُحرم منه سوى السجناء في الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، يُحرم منه الصرب كوسوفو وميتوهيا بسبب انتمائهم العرقي.

وتمثل عملية العودة مجالا لم تحرز فيه مؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو أي تقدم. وذلك هو المؤشر الرئيسي إلى الإخفاق في بناء مجتمع متعدد الأعراق في كوسوفو وميتوهيا. وحسب بيانات أصدرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بعد ٨ سنوات على وصول بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى كوسوفو وميتوهيا، لا يزال هناك ٠٠٠ ٢٠٧ نازح في صربيا. أما في كوسوفو وميتوهيا نفسها، فهناك حوالي ٠٠٠ ٢٢ شخص طُردوا من منازلهم وانتقلوا إلى مناطق أخرى في الإقليم. إن حق العودة يستند إلى المبادئ الدولية المتعلقة بحماية حرية الإنسان والحريات الأساسية وكذلك المعايير الإنسانية الواردة في الوثيقة المسماة ”المبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي“.

واسمحوا لي أن ألخص عددا قليلا من الوقائع التي تشكك في القول بالطابع المتعدد الأعراق للوضع الحالي في الإقليم. هناك ٠٠٠ ٢٥٠ من المطرودين، منهم ٠٠٠ ٢٠٧ مشرد داخلي في صربيا. وجميع هؤلاء الأشخاص لا يزالون ينتظرون العودة إلى ديارهم. والمنتمون إلى الطائفة الصربية وغيرها من الطوائف التي يُمارس ضدها التمييز القائم على أساس العرق لا يزالوا يعانون من انتهاك حقوقهم وتقييد حريتهم في التنقل. وثمة تهديدات مستمرة للصرب، بما في ذلك الهجمات على ممتلكاتهم وإرثهم الثقافي والديني.

وإليكم بعض الحقائق الأخرى المؤكدة: حتى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وقع أكثر من ٧ آلاف هجوم بدافع عرقي؛ قُتل فيها ٥٨١ صربيا و ١٠٤ أشخاص آخرين ينتمون إلى جماعات عرقية أخرى يُمارس التمييز ضدها منذ وصول بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة الأمن الدولية في كوسوفو في عام ١٩٩٠؛ واختُطف ٨٤١ من الصرب؛ وأُصيب ٩٦٠ شخصا إصابات بالغة. ودُمر حوالي ٠٠٠ ١٨ منزل، ونُهب عدد مماثل من المنازل. وتم الاستيلاء على ٠٠٠ ٢٧ شقة ومنزل. وتمثل تلك الوقائع غيضا من فيض ينبئ بالكثير عن الوضع الحقيقي في كوسوفو.

ويجب التوصل إلى حل لمسألة كوسوفو وميتوهيا داخل مجلس الأمن، وهو الجهة التي يجب أن توافق على أي تغيير في تركيبة السكان المدنيين والوجود العسكري في الإقليم.

إن أبناء شعب صربيا يلتزمون بالحفاظ على سيادة بلدهم وسلامته الإقليمية، وفي نفس الوقت يواصلون عملية

الاندماج داخل أوروبا من أجل تحقيق حياة أفضل وازدهار اقتصادي. لذلك، أدعو مجلس الأمن إلى أن يأخذ بموقف صربيا وأن يقرر استئناف المفاوضات بشأن الوضع المستقبلي لكوسوفو وميتوهيا، ونحن مستعدون لاستئناف المفاوضات على الفور. وصربيا مستعدة لأن تشارك بصفتها شريكا لمجلس الأمن في السعي إلى إيجاد حل توافقي وتسوية مستدامين من شأنهما كفالة سلام واستقرار طويلي الأمد في البلقان وضمان حياة أفضل لجميع سكانها.

وبما أن جلسة مجلس الأمن هذه مخصصة لتنفيذ المعايير في كوسوفو وميتوهيا، أود أن أتلو عليكم رسالة تلقيتها من فتاة من كوسوفو وميتوهيا قبل هذه الجلسة. وهذه الرسالة تعبر بدقة عن حالة تطبيق المعايير في كوسوفو وميتوهيا.

”السيد الرئيس:

”أكتب إليكم هذه الرسالة في ظلام دامس بعدما أُبلغت بأنكم ستتكلمون أمام مجلس الأمن بشأن الحالة في كوسوفو وميتوهيا، حيث لا تتوفر الكهرباء مرة أخرى. أناشدكم قراءة هذه الرسالة على مسامع المجلس، إذا كان ذلك ممكنا.

”وأنا أكتب إليكم، ينتابني شعور بأنني مثل ورقة تتطاير في الرياح ولا تعرف أين ستحُط. ليس لدي أي حماية على الإطلاق، من سيقوم بحمايتي؟ فليس لي أب؛ لقد اختفى في عام ١٩٩٩.

”عمري ١٥ سنة. وقد ولدت في كوسوفو وميتوهيا وما زلت أقيم هناك، وإن لم يكن في البيت الذي ولدت فيه، لأن هذا البيت قد احترق تماما. وطفولتي تختلف عن الأطفال في البلدان الحرة. فكل الأطفال في شتى أنحاء العالم لديهم أصدقاء؛ أما صديقي الذي لا يفارقني فهو الخوف الذي يلازمني من الفجر حتى الغروب.

”ولهذا السبب، فإنني أدعوكم، سيدي الرئيس، إلى أن تنقلوا رسالتي هذه إلى العالم، لأن كل مخاوف الطفولة ومعاناتها والجروح المبكرة ما زالت مؤلمة ولا يمكن أن تلتئم. لقد حرمنا من حقنا في أن نعيش انطلاق الطفولة والحرية والسعادة. كما حُرمنا من حق التمتع بدفء الأسرة. فلا تدعوهم ينكرون علينا الحق في أن نعيش في بلدنا على الأقل.

”أشكركم على اهتمامكم.

”المخلصة، سلوبودانكا تاسيتش“.

الرئيس: أشكر رئيس جمهورية صربيا على بيانه.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى عقد جلسة سرية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠.